كان قبل الامر في الماضي متحركا كسرت اولها فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل
فعللال وفي فعلى فعلل وفي فاعل فعال وفي فعل فعال وان كان ساكنا حركت
كسرت الاولين تقول في افعل واستفعل وافعل وافعل اذا اصله اصلل واصال
اذا اصله اصالل وتفعلل انفعال واستفعال وافعال وافعلال وافعيلال
وتفعال وليس ما ذكرت بيانا على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجيء
المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل وجاء انصابه فعل وفعلل وفاعل
وتفعل على غير القياس لكنه مع الانهم يجعلونه فعليلا وفعلله وفعالله واما حالا فهو محذوف
فعالا وتفعالا ولم يرجع في تفعلل وفعالل الملحق به الى خلاف القياس كالتفعل
والفاعل وتحقيق احكام هذه المضارعة في شرح مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى
قوله وعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا مقدما
معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل وتجويز اضافته الى الفاعل
وفرضا فيه الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل
للفعل وان كان بدلا منه فوجهان قوله وعمل عمل فعله ماضيا وغيره
اعلم ان المصدر معناه عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان وكان
لبعض المصادر مما يتعلق به وهو المتعدي وبعضها من الماله كالضرب لكنه وضعه
الواضع بالنظر الى ذلك الحدث مطلقا لا الى ما يحتاج اليه في الوجود ولا يلزم ان يكون
وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه لفظا ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الاترى
انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون والالوان مع انها لفظ الالفاظ الدالة
على اصحابها فتقول اذا قصد ان بيان زمان المصدر الذي هو احد الازمنة الثلثة
معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة
الثلثة او مكانه او ما يقع عليه صيغ من هذا المصدر صيغة اما مجردة بعين حركاته
وسكناته كضرب في الضرب او بغير جامع الحرف كما يتضح في الاستخراج او بعينها
مع الزيادة كضروب واضرب في الضرب بحيث يدل تلك الصيغة بنفسها على احد
الازمنة الثلثة على التعيين مع اقتضاء تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به المصدر وهو
فاعل تلك الصيغة فعلا مناسبا للفاعل ويسمى ما قام به المصدر فاعلا او مع اقتضائها
ان يذكر من لوازمه الاخر من ازمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والليل
ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الاله او غير ذلك مما كان عبارة المتكلم وكره اسم يسمى
تلك الصيغة مفعولا بيانا للمفعول وذكر اللازم ذكره بعد مفعول ما لم يسم فاعله
فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيء اخر ازمنة المصدر الثلثة بمعنى وذكر
بعض لوازمه الاهم عند المتكلم ولما اشكل النسبة بالصيغة على الجزئية منها اكتفى
بها ولم يمكن النسبة بفعل على سائر اللوازم في الاغلب فيجيء ما كان منها ذكره اهم
بعده لم وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذكر كما تضرب وتضرب ولكنه
لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة اضمارا بعيدا مطردا

الباب

للباب فاضمرنا مقدار اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليه في نحو اضرب انا وزيد
وانما حصل لما قام به المصدر صيغة مختصة اعني المبني للفاعل ولسائر اللوازم صيغة
مشتركة بينها اهمالا تحمل المصدر فان المصدر انما يحمله اخرج منه الى غيره من
سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول مع رفع كل منا
رتبة الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم المصدر ثم اقدم على سائر اللوازم
نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك السوط او تاخر عنها كلها او توسطها ولم يكن
الرفع دليلا عليها لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا
زيد وشدد يوم الجمعة فرسان مطهرة فقيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده
او على الفعل لغير كونه اهم ليس شيء اذ المرفوع اتم على كل حال فمبادرة تقديم المنصوب
على المرفوع اما لتخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى قل الله
قاعدا يخوض دون الاصنام او كون الفعل اولى من سائر ما تعلق الفعل به انصاحو
زيدا ضرب وكذا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار مذكورا بالفعل فثبت
بهذا كله ان وضع الفعل على ان يكون مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا خلاف نفس
المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء الا لفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد
الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي مرتبته المقدم على مقتضاه وكان حق الفعل الا
يطلب غير المسند والا تعمل الا فيه لانه موضوع على الطلبة للمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه
من المفعولات التي لم يعم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعفا وعمله فيه
لانه فرع لباب الطلب والعمل فيه انما الفعل اصلا للفعل في المسند اليه وغيره
من المصدر والاسم الفاعل واسم المفعول في الصفة المشبهة فرعا عليه وان دل
كل واحد منها ابتداء على المصدر الذي هو نسبته بطلب الفعل الفاعل والمفعول
ويعمل فيهما وانما ذلك لان طلب الفعل الفاعل وضعي وطلبه للمفعول تابع للوضعي
كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي
بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقلي وازال حكمه لان الواضع نظر في
المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب في نظره بدلا على الفاعل ولا يطلب
لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره بدل على الفاعل ولا يطلب
لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول وكان
حق هذه الاسماء الا تعمل في الفاعل والمفعول لكنها شابهت الفعل فاعملت
عمله ومنا بعد اسم الفاعل والمفعول اقوى من المصدر لفظا ومعنى كما مر في
باب الاضافة فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل وشرط فيهما نصب المفعول دون رفع
الفاعل كما مر في باب الاضافة الحال والاستقبال لتحصل مع المشابهة اللفظية
اعني الموازنة المشابهة المعنوية ايضا والتزاما والزما المسند اليه كالفعل وجوز
الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا
وصح جاز ان يتصل به غاية الاتصال كما في الاضمار ولما لم يكن المصدر مشابها

وجه التوضيح في الكلام لفظ وغايته اعدم دخل الفعل

Copyright © King Saud University